أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

د. تهتان موراد * أ. بن يحي نسيمة **

الملخص:

تُعنى هذه الورقة البحثية بدراسة الآثار المترتبة عن الصدمة النفطية 2014 وأهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، وخلُصت إلى أن النفط يُعتبر مصدر رئيسي للطاقة، ومادة أساسية في العديد من الصناعات التحويلية، فهو سلعة إستراتيجية وأساس التبادل التجاري، غير أن انهيار أسعاره له نتائج لا يُحمد عقباها، فقد أربكت الصدمة النفطية 2014 الاقتصاد الجزائري، مُسببة تآكل احتياطي الصرف الخارجي، تدهور معدلات النمو الاقتصادي، عجز في الميزانية، ناهيك عن الأوضاع الاجتماعية...إلخ، وعليه فإن التحدي الأكبر بالنسبة للجزائر يكمن في تنويع مصادر دخلها، وتكوين رأس مال وطني لتقليص التذبذب والتبعية للمحروقات، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات، والنهوض بترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط،الصدمة البترولية، مؤشرات الاقتصاد الكلي، تحديات الصدمة.

The impact of oil shock 2014 on the Algerian macroeconomic indicators.

Abstract:

This paper aims to estimate the effects of the oil shock in 2014 and the most important challenges facing the Algerian economy, and concluded that the oil is a major source of energy and basic material in many manufacturing industries is a strategic commodity and the basis of trade, but the collapse may have dire consequences has overwhelmed this shock of the Algerian economy, causing erosion of the outer exchange reserves, the deterioration of economic growth rates, budget deficits, not to

* أستاذمحاضر قسم - أ- جامعة يحي فارس – المدية.
** طالبة دكتوراه- جامعة يحي فارس – المدية.

mention the social conditions ... etc, and therefore the biggest challenge for Algeria is to diversify sources of income and capital formation of a national capital, to reduce the volatility and dependence and by encouraging investment in various fields and upgrade the promotion of small and medium enterprises exports.

Key words: Oil prices, oil shock, macroeconomic indicators, shock challenges.

المقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري سلسلة من التحولات والتطورات من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، كما عرفت مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسنا وانفراجا خاصة بعد عشرية التسعينيات السوداء والتي امتدت إلى غاية بداية 2014، ويرجع ذلك إلى تطبيق إصلاحات شاملة وإتباع الدولة لمجموعة من البرامج الاقتصادية، والتحسن المستمر والملحوظ في أسعار البترول، ويرجع الفضل الأكبر في الحصيلة الايجابية لهذه البرامج للعوائد البترولية، إذ ارتفع سعر البرميل الواحد من 28.5دولار سنة 2000 ليصل إلى 109.08دولار نهاية 2013. وباعتبار أن الجزائر من البلدان الأقل تنوع في صادراتها فإن اقتصادها يعتبر شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط، غير أن الصدمة النفطية 2014 التي هزت الأسواق العالمية النفطية ألقت بضلالها على كاهل الاقتصاد الجزائري وهو ما يعتبر تهديدا حقيقيا لاستقرارها السياسي والاقتصادي، الأمر الذي يفرض عليها مواجهة التحديات التي تواجه اقتصادها.

وعلى ضوء ما سبق تبرز معالم **الإشكالية** التي يمكن صياغتها في التساؤل الجوهري التالي:

إلى أي مدى يمكن للصدمة البترولية 2014 أن تؤثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري؟ وما هي أهم التحديات التي تواجهه ؟

للإلمام بأهم جوانب هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى المحاور التالي:

- **المحور الأول**: نشأة وتطور أسعار النفط.
- **المحور الثاني:** آثار انهيار أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- **المحور الثالث:** التحديات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية لمواجهة صدمة انهيار أسعار النفط.

أولا: نشأة وتطور أسعار النفط

1- تعريف النفط، نشأته وتطوره:

1-1- تعريف النفط:

النفط كلمة من أصل لاتيني، وتعني زيت الصخر(Petr صخر+Oleum زيت) وهو مادة بسيطة، من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته، باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما باعتباره خليط من المواد الهيدروكربونية، والبترول سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية[1].

1-2- التطور التاريخي لأسعار النفط:

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة، وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية، لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى[2].

❖ تطور أسعار النفط قبل 1970:

سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ "**الكارتل النفطي**"* على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول.

والجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط التي سادت في الفترة من (1945-1960) في كل من الخليج العربي والمكسيكي[3]:

الجدول رقم (01): تطور أسعار النفط الخام العربي والأمريكي في كل من الخليج العربي والمكسيكي للفترة (1945 -1960) الوحدة: دولار /للبرميل

السنوات	1945	1949	1950	1953	1956	1957	1959	1960
الخليج العربي	1.05	1.75	1.75	1.97	1.97	2.12	1.94	1.80
الخليج المكسيكي	1.36	2.76	2.76	3.00	3.00	3.25	3.14	3.14

المصدر: نوردين هرمز وآخرون، **تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد29، العدد01،دمشق، 2007، ص 8.

❖ **تطور أسعار النفط في الفترة (1970-2008):**

شهدت هذه المرحلة عدة تطورات، أين لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار، وخفضته فعلا عام 1982 سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984، أقرت المنظمة تخفيض آخر على الأسعار، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت فقامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 ، تضمنت حصصا فردية التزمت بها الدول الأعضاء بها فارتفعت الأسعار من جديد عام[4]1987 .

الجدول رقم(02): تطور أسعار النفط للفترة 1970- 2008

الوحدة: دولار /للبرميل

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
أسعار البترول	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
أسعار البترول	12.7	17.25	28.64	32.51	32.38	29.04	28.24	27.01
السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
أسعار البترول	13.57	17.73	14.24	17.31	22,26	18,62	20,05	17,8
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
أسعار البترول	16.30	17,6	21,7	19,49	12.94	17,91	28,5	24,85
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
أسعار البترول	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85	74,95	99,97	

Source : - Banque D'Algérie, Rapport Annuel (2000-2008)

- Office National des Statistique, L'Algérie en quelque chiffres
- Ministère des finance .

❖ **تطور أسعار النفط في الفترة (2009 -2015):**

تجاوزت أسعار البترول سنة 2011 100دولار للبرميل واستمرت عند هذا المستوى إلى غاية نهاية جويلية من سنة 2014 ، وذلك لأسباب نذكر منها :

- تقليص دول أوبك لحجم صادرتها بعد القرار المتخذ في ديسمبر 2008 بوهران والقاضي بإجراء تخفيض تدريجي لـــ 4,2 مليون برميل يوميا، وهو ما أدى إلى تراجع المعروض النفطي لدول المنظمة من 37 مليون برميل يوميا في أكتوبر سنة2008 إلى 33 مليون برميل خلال الربع الأول من سنة 2009.
- التوترات السياسية والعسكرية خاصة في مناطق إمداد النَّفط والغاز على غرار الأزمة الإيرانية النووية وكذا الحروب الأهلية في العراق وليبيا ونيجيريا[5].

ليعود الانخفاض مره أخرى عام 2014 ويستمر في ذلك، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): تطور أسعار النفط للفترة 2009- 2016

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	أوت 2015
أسعار البترول	62,25	80,15	112,94	111,04	109,08	100,2	46.20

Source : Banque D'Algérie, Rapport Annuel (2000-2014)

ثانيا: آثار انهيار أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي

إثر الصدمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 2014 ، وانخفاض سعر البرميل، تقلصت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، مما أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية وهذا على الشكل التالي:

1-رصيد الحساب الجاري: ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر بنسبة أكثر من 95% برصيد الميزان التجاري، الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات في السوق العالمية. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (05): تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الحساب الجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الحساب الجاري	40.60	7.78	12.16	17.76	12.42	0.83	- 9,6	-31,0

المصدر: إسماعيل صاري، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية حتمية لمواجهة الصدمات النفطية في الجزائر، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-2015/10/8 ، ص 11.

يؤكد تطور الميزان التجاري هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لآداء الصادرات من المحروقات، كما يشهد على ذلك التطور المسجل خلال سنة 2009 بعد الصدمة الخارجية (حيث انخفض سعر البرميل إلى 62.25 دولار) و يبدو أكثر وضوحا في سنة 2013 و ما بعدها، و هذا في ظل المنحنى التصاعدي للواردات من السلع، حيث تأثرت الصادرات من المحروقات بتطور الكميات المصدرة و كذلك بأسعارها، حيث انخفضت قيمة الصادرات من المحروقات بواقع 17.2% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013، في حين لم تنقلص أسعارها خلال نفس الفترة إلا بواقع 7.2%[6]، ليعرف الحساب الجاري الاتجاه السلبي بداية من سنة 2014 نتيجة لقوة الصدمة الناتجة عن الانخفاض في أسعار النفط، أما توقعاته المستقبلية فقد وضحها صندوق النقد الدولي في دراسة أعدها حول الاقتصاد الجزائري وأكد أنها تستمر في نفس الاتجاه السلبي في الأجل القصير والمتوسط[7].

2-**احتياطي الصرف الخارجي**: يمكن أن نُبين تأثير الصدمة البترولية على احتياطي الصرف الخارجي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر للفترة (2011-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
احتياطي الصرف	182.22	186.32	194	187.2	156.6	136.4

المصدر: البنك الدولي،" مؤشرات التنمية في العالم" ، قرص مضغوط نسخة 2016.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه، بعدما أن حققت الجزائر احتياطي صرف مرتفع سنة 2011 والمقدر بـ182.22 مليار دولار و الذي إستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2013 بواقع 194 مليار دولار، إلا أنه مع نهاية سنة 2014 عرف احتياطي الصرف الخارجي انخفاضا محسوسا، ليقارب 136 مليار دولار سنة 2016، و هذا

راجع أساساً إلى انهيار أسعار البترول، ومحاولة الحكومة تغطية هذا العجز من خلال اللجوء إلى احتياطي الصرف الخارجي[8].

3-**الجانب الاجتماعي:** بالرغم من أن جميع المؤشرات تشير إلى أن المستوى المعيشي للفرد الجزائري في منأى عن انهيار أسعار البترول في الاجل القصير، إلا أن هذا التأثير يمكن ملاحظته على المدى البعيد، من خلال إستمرار تراجع الإيرادات النفطية، وهو ما سوف يحتم على الجزائر اتخاذ إجراءات تقشفية تتمثل في:

- ❖ رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية؛
- ❖ تجميد تشغيل اليد العاملة؛
- ❖ صعوبة الحفاظ على المستوى العام للأجور؛
- ❖ انهيار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة

الوحدة: (دينار جزائري)

السنوات	2010	1011	2012	2013	2014	أوت 2015
1USD	74.4071	72.8537	77.5519	79.3809	80.5606	85.82
1EUR	99.1927	102.2154	102.1627	105.4374	106.9064	107.17

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر 2014.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن سعر الدينار مازال يتهاوى أمام عملتي الأورو والدولار وبشكل مستمر، خاصة خلال الصدمة النفطية 2014 ، فقد عادل سعر صرف 1 أورو 107.17 دج، أما بالنسبة للدولار فقد أصبح 1 دولار يعادل 85.82دج بزيادة نسبتها 11% مقارنة بالتسعة (9) أشهر السابقة للصدمة، وهذا يعود إلى انعكاسات تراجع سعر البرميل على العملة الوطنية، والتي يمكن أن تحدث كارثة حقيقية للدينار في حال استمرار تراجع سعر البرميل وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين[9].

4-التضخم: من المرجح أن يكون تأثير تراجع أسعار النفط على التضخم ضعيف في **البلدان المصدرة للنفط**، لأن معظم البلدان تستخدم أسعار موجهة لمنتجات الوقود، ويتعين على البلدان التي تعتمد على سعر صرف أكثر مرونة كإيران، توخي اليقظة وتجديد السياسة النقدية، إذا أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى انخفاض سعر الصرف انخفاضا حادا وارتفاع التضخم. ويمكن توضيح تطور معدلات التضخم في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور معدلات التضخم في الفترة 2000-2016

الوحدة: (%)

السنوات	متوسط الفترة (2011-2000)	2012	2013	2014	2015	2016
معدلات التضخم	3.4	8.9	3.3	2.9	4.2	4.1

المصدر: صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي**، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى، أكتوبر 2015، ص 16.

5-عناصر الميزانية العامة: يُعتبر الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية من أدوات السياسة الاقتصادية، وبالضبط من أدوات السياسة المالية، وهما من المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن السياسة المالية أداة هامة في التأثير على النمو الاقتصادي الطويل الأجل، من خلال تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، على اعتبار أيضاً أن الإيرادات البترولية تعتبر أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وأن أي توازن في الميزانية مرهون بتطور أسعار النفط، وقصد تحديد تأثير الصدمة البترولية على الميزانية العامة يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (08):الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز الموازني(2000-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	جباية عادية	جباية بترولية	مجموع الايرادات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	الرصيد الموازني الإجمالي
2000	404.90	720	1124.9	856.2	321.9	1178.1	-54.4
2001	549.10	840.6	1389.7	963.6	357.4	1321.00	55.2
2002	660.30	916.4	1576.7	1097.7	452.9	1550.60	-16.1
2003	689.50	836.1	1524.5	1122.8	567.4	1690.2	-10.4
2004	744.20	862.2	1606.4	1251.10	640.7	1891.8	-187.3
2005	815.00	899	1714.00	1245.10	806.9	2052.00	-472.2
2006	925.90	916	1841.90	1437.9	1015.10	2453.00	-647.3
2007	976.10	973	1949.10	1673.90	1434.60	3108.60	-1282.00

2008	1187.00	1715.40	2902.40	2217.80	1973.30	4191.10	-1381.20
2009	1348.30	1927.00	3275.30	2300.00	1946.30	4246.30	-1113.70
2010	1572.90	1501.70	3074.60	2659.10	1807.90	4466.90	-1496.60
2011	1960.40	1529.40	3489.80	3879.20	1974.40	5853.60	-2468.90
2012	2284.90	1519.00	3804.00	4782.60	2275.50	7058.20	-3246.20
2013	2279.41	1615.00	3895.31	4131.53	1892.59	6024.13	-2205.94
2014	2330.62	1577.73	3908.35	4486.31	2493.94	6980.83	-3134.23
2015	749.117	569.49	1318.609	1338.15	457.27	1795.42	-457.17

Source : Ministre Des Finances 2015 .

إذا ما تتبعنا تطور أسعار النفط من جهة، والإيرادات العامة والنفقات العامة من جهة أخرى، نجد أن إيرادات الدولة عرفت ارتفاعا كبيرا بعد سنة 2000 وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، وارتفاع مداخيل الجباية البترولية، مما أدى إلى توسع كبير في النفقات في سبيل انجاز المشاريع التنموية والاجتماعية، ونتيجة لارتباط الإيرادات العامة بالجباية البترولية، حيث تمثل النسبة الكبيرة في تركيبتها.

وعليه يمكن القول بأنه توجد علاقة طردية قوية بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الميزانية، بحيث أن التغير في حصيلة الجباية البترولية بسبب تقلبات أسعار النفط يقابله تغير في رصيد الميزانية.

6- معدل النمو الاقتصادي: يتغير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة، وخاصة أوضاع السوق البترولية، لأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

الجدول رقم (09): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2016

السنوات	متوسط الفترة (2000-2011)	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي	3.8	2.6	2.8	4.1	2.6	3.9

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

يتضح من خلال هذا الجدول أن النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من

فترة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول، وبالتالي النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي.

ثالثا: التحديات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية لمواجهة صدمة انهيار أسعار النفط.

1- التحديات : يواجه اعتماد الجزائر على النفط الخام عدة تحديات ومخاطر يمكن تلخيصها كالآتي[10]:

❖ **المخاطر الأمنية:** تعتبر المخاطر الأمنية من أهم التحديات التي تؤثر على المنشآت النفطية والغاز الطبيعي في الجزائر.

❖ **ارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي من النفط الخام:** حيث أن ارتفاع قيمة الاستهلاك المحلي سوف تقلل دون شك من صادرات الجزائر وبالتالي سوف تؤثر على الميزانية العامة.

❖ **وجود بدائل للنفط (النفط والغاز الصخريين).**

2- التدابير المتخذة للتخفيف من حدة الصدمة: والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[11]:

❖ تحط دفاع أول استخدمت البلدان الهوامش الوقائية التي تتيحها المالية العامة للحد من أثر تراجع أسعار النفط في النمو، إذ أن الإيرادات النفطية تمثل دافعا للإنفاق العام، ما يمثل أيضا دافعا أساسيا للنمو غير النفطي؛

❖ الإفصاح الواضح في أسرع وقت عن جميع الخطط لتصحيح الأخطاء على المدى المتوسط، بما في ذلك وضع أهداف للسياسات وسيناريوهات الطوارئ وأهم عناصر هذه الخطط ما يلي:

- زيادة الإيرادات غير النفطية بشكل عاجل، ويمكن أن يتضمن ذلك توسيع الأوعية الضريبية، الزيادة التصاعدية لضرائب الدخل، والتوسع في استخدام ضريبة القيمة المضافة، ورفع ضرائب الممتلكات؛
- التركيز على تخفيض النفقات الجارية؛
- العمل على إجراء مزيد من الإصلاحات في أسعار الطاقة؛
- ترشيد الاستثمار العام، مع زيادة كفاءته.

خاتمة:

نخلص مما سبق إلى أنه على الرغم من المجهودات المبذولة والإصلاحات الرامية إلى تحرير الاقتصاد الجزائري من هيمنة البترول ، إلا أنه يبقى اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة، وعليه يمكن القول أنه لم يستفد من تجارب انهيارات أسعار النفط السابقة، ولم يُغير استراتيجياته من أجل تنويع اقتصاده على الرغم من أنه يمتلك العديد من الإمكانيات والبدائل، التي لو تكاملت مع بعضها البعض لكان الاقتصاد الجزائري بمنأى عن هذه الصدمات، ويعزى الأمر كله إلى ضيق القاعدة الإنتاجية، التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات على النفط باعتباره أهم الموارد الإستراتيجية والمتحكم الرئيسي في السياسة الاقتصادية للجزائر.

ومن جملة **النتائج** المتوصل إليها نذكر:

- ❖ يعتبر النفط مصدر رئيسي للطاقة ومادة أساسية في العديد من الصناعات التحويلية؛
- ❖ يرجع مصدر الزيادة في العرض أساسا إلى ارتفاع الإنتاج من النفط الصخري في الو.م.أ نتيجة لزيادة الاكتشافات وتطور التقنيات؛
- ❖ ضعف الطلب يرجع إلى حالة الركود في الاقتصاد العالمي في أوروبا، وتباطؤه في الصين، إضافة إلى ارتفاع معايير الكفاءة في الاستهلاك في أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة؛
- ❖ ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي يجعله يخضع للتأثيرات التي تحدث فيه (ايجابية، سلبية)؛
- ❖ اعتماد الجزائر على الصادرات النفطية يجعلها عرضة للأزمات المختلفة، وهذا ما يدفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج النفط.

الاقتراحات:

- ❖ تنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال إعادة هيكلة القطاعات المنتجة للقيمة المضافة، لتفادي الصدمات الناتجة من تقلبات الأسعار؛
- ❖ العمل على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والتسيير الحذر لاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة في الخارج؛
- ❖ توعية المواطنين على تغيير بعض العادات التي يمكن من خلالها اقتصاد الكثير من النفقات العامة؛

❖ الاستثمار في الصناديق السيادية في ظل الانخفاض المحسوس في أسعار النفط، مع إرساء شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص وتكوين رأس مال وطني لتقليل التبعية النفطية؛

❖ وضع وتنفيذ سياسات صارمة لترشيد استهلاك الطاقة؛

❖ الاستغلال الأمثل والعقلاني للإيرادات النفطية وخاصة المتزامنة مع انخفاض أسعار النفط وذلك من خلال توجيهها إلى خدمة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني؛

❖ إصلاح النظام الضريبي من خلال سن قوانين يمكن أن تسهم في توسيع الأوعية الضريبية، والحد من التهرب الضريبي والعمل على تفعيل الإدارة الضريبية والقضاء على الفساد المتفشي فيها.

([1]) Jean Charles dubart :"Energie le grand tournant ",Paris 1981,P 75-76 .

(2) وهيبة مشدن، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسير، فرع:النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 2.

(*) "**الكارتل النفطي**": يقصد بها مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.

([3]) نوردين هرمز وآخرون،" تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد29، العدد01،دمشق، 2007.

([4]) محمد بن بوزيان، عبد الحميد لحديمي،" تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر(دراسة تحليلية قياسية)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012،ص ص 186-187.

(5) عبد الرحمان عية، عثمان علام، "آثار الصدمات البترولية على الاقتصاد الجزائري واليات التعامل الحكومي مع الإشارة للفترة 2000-2011"، نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة اكلي محند اولحاج بالبويرة، يومي 04 و05 ماي 2015م، ص 14.

([6]) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 59.

([7]) International Monetary Fund, Country Report No. 16/127 ALGERIA, Washington May 2016, p: 34 .

([8]) عبد المجيد عطار، "انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري" ، ندوة " تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2016، ص: 131.

([9]) أحمد بوريش، "تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار اسعار النفط وحتمية ايجاد الحلول والبدائل"، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"،جامعة المدية، 7-2015/10/8، ص 12.

([10]) أحمد بوريش، مرجع سبق ذكره،ص ص 13 -14.

([11]) العربية، " ما الذي يعنيه انخفاض أسعار النفط للدول المصدرة"، الثلاثاء 4 ربيع الأول 1437ه الموافق لـ 15 ديسمبر 2015، متاح على :

https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/29622951-bcbb-4612-ba99-0c0832776349